التعليق على الفرضيات

بالنظر الى ما تقدم في فصول البحث من دراسة وتحليل لتطوير وتحليل المديونية الخارجية وتعقيداتها وتحولها الى ازمة متفاقمة تجتاح اقتصاديات البلدان النامية وتهدد مستقبلها الاقتصادى فان مخرجات ازمة المديونية الخارجية على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤكد صحة الفرضيات التى تنباها البحث.

ففيما يتعلق بفرضية البحث الاولى حول سياسة الاقراض التى اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة تجاه الدول النامية، فقد اكدت مشاكل المديونية صدق تنبؤ الذين كانو يحذون من مغبة الدين الخارجى وذلك لان القروض التى اخذتها البلدان النامية بدون مبالاة صارت تدفع جزائها المتوقع، وتدفع ثمن تجاهلها الانضباط المالى. وقد اثبتت معطيات مديونية البلدان النامية، ان القروض التى اغرقتاه البلدان الصناعية المتطورة لبلدان العالم الثالث كانت بحجة المساعدة على تخطى مشاكلها وتحقيق تنميتها الاقتصادية ولم تعر اهتماما كافيا لمعرفة قدرة البلدان المقترضة على الوفاء بالديون في آجالها المحددة كما لم تعر اهتماما لمصير الالاف من مليارات الدولارات المقدمة الى بلدان تعانى من تخلف اقتصادى واجتماعى متعدد الجوانب. وقد اغرقت البلدان الصناعية القروض تلو القروض على البلدان النامية وهى تعرف الأوضاع الاقتصادية المتردية فيها. ومن المؤكد فعلت ذلك بوعى وتخطيط. لتكون القروض بوابة التسلسل الى الشؤون الداخلية للبلدان المدينة والضغط عليها للتدخل في شؤنها، وبالرغم من ان معظم البلدان المقترضة اظهرت عجزا واضحا في سداد القروض والفوائد المستحقة عليها الا ان الدول الصناعية الدائنة واصلت سياساتها التسليفية في سبيل اغراق البلدان النامية بمزيد من القروض وايقاعها في فخ المديونية.

وتظهر الاحصائيات الرقمية ان المديونية الخارجية للبلدان النامية اخذة بالنمو سنة الى اخرى وهى في طريقها الى مزيد من الضخامة، فبينما كانت في عام 1970 تزيد عن 72 مليار دولار وصلت الى 1170 مليار دولار عام 1987 ونحو 2120 مليار دولار في عام 2001[1]

ان سياسة التساهل التى ابدتها الدول الدائنة في الاقراض ادى الى اقراط البلدان النامية المدينة في الاستدانة نظرا لتوفر السيولة النقدية وسهولة الاقراض الخارجى آنذاك مما يؤكد العمل على اراء هذه البلدان وايقاعها في نفق المديونية، وبذلك

---

[1] مصدر الارقام ، جريدة الشرق الاوسط اللندنية بتاريخ 23/7/2003.

وجدت البلدان النامية نفسها في مأزق فهى تورطت في ديون كثيرة ومشاريع انتاجية ومن ناحية اخرى نقصت حصتها من العملات الاجنبية نتيجة للتراجع صادراتها وبسب عمليات اعادة الجدول تفرض على البلدان المدينة، التزامات اخرى وتبر على تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولى أو ما يعرف بصوفه الصندوق وبذلك تتوفق تتبعها المالية والاقتصاية، بالدول الدائنة ومؤسساتها الدولية. وقد وصل الحد ببعض البلدان المدينة الى عدم المقدرة على دفع الزاماتها من الديون مما تترتب عليه امتناع البلدان الدائنة من تمكين هذه الدول من الحصول على الالات والتجهيزات الضرورية لعملية التنمية فيها، وكنتيجة لهذا فان التنمية الاقتصادية تأثرت كثيرا من جراء مشكلة المديونية الخارجية، والواقع ان سهولة الحصول على الموارد المقترضة في فترة السبعينات قد اوقعت المسئولين في البلدان النامية في وهم امكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الاجل القصير والمتوسط وامكانية الاستمرار في التنمية دون حدوث مشاكل في السداد في الاجل الطويل وبالفعل حدث ما يسمى بالجنون الاقراضى. سواء من جانب البلدان النامية أو من جانب البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية. ويزداد الموقف حرجا اذا رفضت الدول والهيئات الدائنة تأجيل السداد واعادة جدولة الديون بشروط ميسرة ، وهنا تنفتح أمام الاقتصاد المدين حلقة مفرغة تراكمية تزيد الموقف انفجارا من سنة الى اخرى وحينئذ يزداد هياكل الديون تعقيدا أو تشويها وتضعف قدرة الدولة على السداد من يدفعها الى عقد المزيد من القروض القصيرة الاجل، وقد اظهرت تحليل المديونية ان ازمة الديون الخارجية مرتبطة بعوامل خارجية كالتجارة والحماية الجمركية وشروط الاقراض والفوائد وسياسات صندوق النقد الدولى اكثر من ارتباطها بالعوامل المحلية المتعلقة بالبلدان المقترضة، فازمة الكساد التضخمى التى اجتاحت العالم الرأسمالى تسببت في تقليص ايرادت العالم الثالث من النقد الأجنبى كانت سببا في اندلاع عملية الاستدانة الخارجية، كما ان امتناع البلدان الصناعية المتقدمة عن تزويد ابلدان النامية بمنجزات الثورة التكنولوجية المناسبة وفرض اتجاهات معينة عليها في التصنيع بما يحقق مزيدا من التبعية التكنولوجية والمالية لاقتصاديات العالم الرأسمالى قد زاد من مراكمة ديون البلدان النامية.

وبالنسبة للفرضية الثانية، الديون الخارجية اداة بيد البلدان الصناعية لاستنزاف ثروات البلدان النامية، فان الدول الصناعية المتقدمة خلقت ازمة المديونية في البلدان النامية لتكون احدى

آليات السيطرة والاستقلال المستمر التى كانت من نتائجها تخلف البلدان النامية اقتصاديا واجتماعية تكنولوجيا وعدم تطورها بالشكل الذي يتلائم مع امكانياتها الهائلة، وقد حققت سياسة الاقراض التى ترمى لتحقيقها البلدان الصناعية اهدافها فازدات صادراتها من السلع والخدمات وارتفعت اسعارها.
كما زادت ارباح المؤسسات والمصارف الغربية، فعلى سبيل المثال بلغت الارباح التى جنتها الشركات الامريكية في امريكا اللاتينية في الفترة 1945 – 1980 اكثر من 120 مليار دولار بينما الحجم الحقيقى لرأس المال الموظف من قبل هذه الشركات في الفترة نفسها لم يزد على ربع المبلغ المذكور[1]
وتشير المعطيات الى ان الديون الخارجية اصبحت الاداة الأكثر قدرة على استنزاف الموارد المالية للبلدان النامية في صالح البنوك والشركات المتعددة، فمبالغ خدمة الدين التى تدفعا البلدان النامية تفوق كثيرا ما يتدفق اليها من قروض، فعلى سبيل المثال دفعت البرازيل اكثر من 90 مليار دولار في فترة الثمانينات، أي ما يقرب من ثلثى اجمالى الدين البالغ 120 مليار دولار، وقد بلغت الفوائد على الديون الخارجية للبلدان النامية اكثر من 536 مليار دولار بين عام 1981 – 1987 وهذا المبلغ يزيد على اصل الدين المقرر تسديده في الفترة ذاتها بمقدار 105 مليار دولار.
وبتعبير اخر شكلت الفوائد 55% من خدمة اصل الدين البالغ 44% وارتفعت الزيادة السنوية في الديون الخارجية من 104 مليار دولار عام 1982م الى اكثر من 439 مليار دولار عام 1987 ويترتب على ذلك دفع فوائد سنوية ارتفعت من 80.7 مليار دلار الى 536.7 مليار دولار بين 1982-1987[2]
ويجب ان نعرف ان القروض التى تحصل عليها البلدان المتخلفة هى قروض مقيدة، أي لا تعطى بشكل نقدى وانما في شكل تمويل وارادات سلعية، وهذا يعنى اعطاء القروض يرتبط بزيادة التصدير، الى البلدان التى تفترض ، ووفقا لاحصائيات البنك الدولى فان البلدان المدينة سددت بين عام 1980 و 2001 نحو 4500 مليار دولار، في الوقت الذي تضاعفت فيه مديونية هذه البلدان اربع مرات، من 600 مليار دولار عام 1980 الى 2120 مليار دولار عام 2000[3] وفي الوقت الذي تنفق فيه البلدان النامية المدينة 80 مليار دولار فقط لتأمين احتياجاتها من غذاء

---

[1] د. عبد الزهرة العيفارى، المديونية وازمة التنمية في البلدان النامية، مركز البحوث الافريقية، بنغازى،ليبيا، 1989 ص 99.
[2] تقرير منظمة الوحدة الافريقية، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، اديس ابابا ، ديسمبر 1987م
[2] د. عبد السلام اديب، المديونية الخارجية والعولمة، ندوة الرباط المغرب ، 2000، ص 14.

ومياه وتعليم وعلاج، وفقا لما يؤكده برنامج الامم المتحدة للتنمية، فانها سددت ما بين عام 1995 و 2001 اكثر من 258 مليار دولار أي أكثر مما استدانته وتشير بعض الدراسات الى وجود ارتباط بين المديونية والاتفاق العسكرى في الدول النامية وبين زيادة اعباء المديونية، فصادرات السلاح الضخمة الى البلدان النامية بلغت اكثر من 155 مليار دولار عام 1984[4] مما يشكل أداة اخرى لاستنزاف الموارد المالية للعالم النامى.

وقد استخدمت البلدان الرأسمالية المتقدمة القروض الضخمة بذكاء شديد لاحكام سيطرتها الاقتصادية على البلدان المقترضة وجعلت منها اداءة خطيرة في نهب الفائض الاقتصادى المتحقق في هذه البلدان.

فعملية الاقراض التى كانت تبدو علاجا لمشكلات اقتصادية واجتماعية متنوعة تعرضت لها البلدان النامية كانت بالنسبة للدول الرأسمالية الدائنة التخفيف من حدة البطالة ومعدلات التضخم المرتفعة تجاه صادرات البلدان النامية والزيادة في اسعار الفائدة وتقليص فترات السماح وأجال السداد والشروط المتشددة التى تصر على تنفيذها بعض الجهات المانحة قد ادى الى مراكمة المديونية الخارجية.

والممتتبع لموقف المؤسسات المالية الدولية يجد انها تشكل ركنا من الاركان الاساسية لاستراتيجية البلدان الصناعية في تعاملها مع العالم الثالث، حيث تشكل الديون الخارجية احدى آليات الاستغلال وفرض الشروط التى تتعرض لها البلدان المدينة.

اما الفرضية الثالثة وهى البلدان النامية ستكون في وضع افضل لو لم تلجأ الى الاستدانة ان المديونية شكلت تكلفة مرتفعة على اقتصاديات البلدان النامية المدينة وضغطا متزايدا على توازنها الاجتماعى واضطراب في امنها السياسى ووصل الكثير من هذه الاقتصاديات الى حالة الركود ووقعت فريسة للحلقة المفرغة وهى مطالبة بتنبى اجراءات تصحيحية في المدى القصير لضمان قدرتها على التسديد وقد هبط معدل النمو الاقتصادى في معظم البلدان المدينة الى نسبة تتراوح بين 2-3% وهو ما يقرب من نسبة الزيادة السكانية.

ولهذا فان متوسط دخول الافراد فيها ظل يتراوح مكانه ان لم ينقص، وتأتى هذه البلدان في الوقت نفسه من نقص في العملات الاجنبية مما يعيق قدرتها على استيراد مستلزمات التصنيع والتنمية. ولذلك فهى بحاجة الى قروض اكثر في الوقت

---

[4] صحيفة العرب ، العدد 249 سنة 1999م

الذي لا تستطيع فيه الوفاء بالتزامات الاتية. وبدئت تظهر ردود فعل عدوانية تجاه الدول والمؤسسات المقروض، فالبرازيل التى بلغت ديونها حوالى 115 مليار دولار عام 1994 وجدت ان الجهود الجبارة التى بذلتها من اجل زيادة صادراتها وتقليل مستورداتها السلعية لم تكن توفر سوى القليل من العملة الأجنبية. وقد رأينا كيف اتفق حوالى 754 مصرفا دائنا للمكسيك على تحويل القروض المكسيكية الى شركة دولية باسم شركة المكسيك المحدودة وهو امر يذكر بالاستعمار الجديد، وتتعرض البلدان المدينة الى ضغوط المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولى لارغامها على اتباع سياسات اقتصادية تسمح لها بتصحيح ميزان مدفوعاتها كتخفيض قيمة النقد المحلى ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية والسماح للقطاع الخاص بدور اكبر في اقتصاد السوق، فالدول النامية تحول سنويا حوالى 20 مليار دولار من مواردها الى الدول الصناعية الرأسمالية منذ عام 1985 وهذا التحويل يجب النظر اليه بالمقارنة بما كانت تتحصل عليه البلدان النامية في مطلع هذا العقد والذي يصل الى حوالى 40 مليار دولار سنويا[1] وتبين الاحصائيات بان الدول النامية لن تكون قادرة على الخروج من الدائرة المغلقة للدين الخارجى التى الت اليه في النظام الاقتصادى الدولى الحالى عندما اصبحت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان المقرضة، ان أي محاولة في هذا الاتجاه سيترتب عليه خروج المزيد من الموارد من الدول النامية، في الوقت الذي يمكن ان تستخدم هذه الموارد للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد قادتنا دراسة المديونية الى استنتاج جدير بالانتباه هو انه كان تصدير رأس المال الصناعى اعتبر مؤشرا للنهضة الاقتصادية في عصر الرأسمالية الاحتكارية (الاستعمار) فان المديونية في ايامنا هذه (أي تصدير رأس المال المصرفى) اخذت مركز الصدارة للتعبير عن الهيمنة الاقتصادية والارتباط بعجلة الشركات الاحتكارية. فقد عززت المديونية موقع رأس المال الذي هو عبارة عن راس المال الصناعى والمصرفى بحيث اصبح هذا الاتجاه سمة من السمات الاساسية للاستعمار، اذ ان ما يحدث هو تفريغ البلدان المدينة من جزء من مواردها وثرواتها، بينما تتطلب التنمية المحافظة على تلك الموارد والثروات وتحسن استخدامها ونتيجة لازدياد الديون الخارجية على كاهل البلدان النامية المدينة ارتفعت خدمة الديون واخذت

---

[1] الارقام مأخوذة من د.ابراهيم كرسنى، صندوق النقد الدولى وازمة ديون العالم الثالث ، مركز البحوث الافريقية، سبها ، ليبيا 1989 ص 6

تستنزف جزء كبير من ايرادات صادراتها السنوية فقد بلغت خدمة ديون العالم الثالث اكثر من 125 مليار دولار عام 1983[1] وبما ان مبالغ خدمة الديون تشكل ضغوطا اقتصادية محلية فان تزايدها قد ادى الى اضعاف قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات وتعثر عملية التنمية.

وقد تجاوزت مخاطر المديونية القضايا الاقتصادية الى درجة اخضاع صانعوا القرار السياسى الى مزيد من الضغوطات والتدخل الاجنبى وتحاول البلدان الرأسمالية استغلال رؤوس اموالها وشركاتها واختراق النظم السياسية في البلدان النامية واخضاعها لسيطرتها وباء على هذه المعطيات وغيرها يمكن الجزم بان البلدان النامية افضل حالا لو لم تتوجه الى الاقتراض الخارجى وبالنسبة الى الفرضية الرابعة التى تشير الى ان اعباء الديون الخارجية اخف لو اتبعت البلدان المدينة سياسة حكيمة في التمويل الاستثمارى. تشير التجربة العالمية للاستثمارات الاجنبية المباشرة ان هناك دولا نامية جنت ومازالت تجنى عائدا مجزيا. من وجهة نظرنا ان الذي يحدد مدى الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة هو مقدرة البلد المضيف في تهيئة المناخ السياسى والاقتصادى والقانونى الذي يمكن هذه الاستثمارات من النمو والنجاح وفي نفس الوقت يضمن للبلد المضيف الاستفادة من الاستثمارات الوافدة وتسخيرها في خدمة اهداف التنمية الاقتصادية. فالصين المغلقة على العالم بدأت منذ اوائل الثمانينات تشجع الاستثمار الاجنبى الخاص للدخول في شتى القطاعات التى تفتقر الى التقنيات الحديثة خاصة الصناعة المتقدمة والمعرفة الادارية هما اساس التنمية في العصر الحديث وانه لا ضرر من التعامل مع من يملك هذه الموارد عبر الحدود الجغرافية،مادام البلد واثق من قدرته على صون اطره السياسية والاقتصادية. ان تدفق الاستثمارات الاجنبية للعالم الثالث يعنى البحث عن عائد اغنى مما هو متاح في البلد المصدر فالموارد الطبيعية والموارد الخام والاسواق الجديدة وانخفاض تكلفة الانتاج كلها عوامل تدفع الاستثمارات الى الولوج الى البلدان النامية.

والمبررات التى يسوقها مؤيدو الاستثمار الاجنبى هى ان عملية التنمية في العالم النامى تواجه صعوبة في التمويل، ومن الصعب اعتماد البلدان النامية على الادخارات المحلية في تمويل التنمية، ولهذا ففى المبررات التي يسوقها مؤيدو الإستثمار الأجنبي خهي أن عملية التنمية في العالم النامي تواجه صعوبة

---

[1] د. رزق الله هيلان ، المديونية ، دمشق سوريا، 1988 ص 14.

في التمويل، ومن الصعب إعتماد البلدان النامية على الإدخارات المحلية في تمويل التنمية. ولهذا ففي ظروف البلدان النامية لابد من المزج بين مصادر التمويل المحلية وبين مصادر التمويل الاجنبية المتوفرة، فبسبب الفجوة القائمة بين الموارد المحلية أي زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلى تلجأ البلدان النامية الى الافتراض الخارجى.

وبغض النظر عن طبيعة استخدام القروض فان الاستثمارات الاجنبية يتمخض عنها تحويلات عالية للخارج تتمثل في تحويلات الارباح وتحويلات الفائدة على راس المال وتحويلات براءات الاختراعات وتحويلات نسب من اجور العاملين والخبراء الاجانب، وتشير الواقائع ان انسياب الاستثمارات الاجنبية الخاصة لم تلعب دورا هاما في سد فجوة الموارد المحلية بالبلدان النامية فقد تراوحت مساهمتها في سد هذه الفجوة ما بين 11% و 13% على صعيد فجوة الموارد الخارجية لكل البلدان المتخلفة هلال الفترة 1979 و 1982[1] وتدل التجربة ان بعض البلدان النامية قد استطاعت ان توفق بين أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستراتيجيتها التنموية من جهة وبين تدفق الاستثمارات الاجنبية الساعية وراء الربح التجارى، فجذبت هذه الاستثمارات ووفرت لها المناخ الملائم وحصلت على تقنية متقدمة ومعرفة ادارية يصعب توفرها من مصادر بديلة، كما في حالة الهند، وعليه فان مناخ الاستثمار المعبر عن مجمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية والقانونية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على اداء المشاريع الاستثمارية في أي بلد من العالم هو الذي يحدد مستقبل الاستثمار في تحقيق أهدافه أو فشله.

ومن الواضح ان التقدم العلمى والتكنولوجى كان القوة الاساسية في النمو والتطور في جميع الدول وفي حضارة الدول الاوربية والشرقية وقد اكدت التجربة في البلدان النامية ان التنمية لم تتحقق باللجوء الى التكنولوجيا المسوردة وحدها فلجوء البلدان النامية الى استيراد التكنولوجيا الغربية بتكاليف عالية اجبرها على طلب القروض الخارجية لتمويلها، وفي ظل شحة الموارد والخبرات المحلية المتاحة بالقياس الى الطلب المتصاعد عليها تعاظم لجوء البلدان النامية نحو الدول والشركات لعقد الصفقات واستيراد التكنولوجيا ، وكشف هذا التوجه عن مظاهر خطرة لا تكمن في حجم العقود وكمية الفائض الاقتصادى المتسرب الى الشركات متعددة الجنسية

---

[1] مناخ الاستثمار ، المؤسسة العربية للاستثمار 1985

فحسب بل وفي نمط المشاريع المنفذة وطبيعة العلاقات التى نسجتها هذه الشركات مع الاقتصاد المحلى، وتحملت البلدان المستوردة خسائر اقتصادية مؤثرة في الميزان التجارى، ومعظم المشروعات الهامة وذات التكنولوجيا المتقدمة لم يتم انشاءها بتسلم المفتاح وانما ظلت متصلة بالطرف الاجنبى المنفذ فالمشروعات الكبرى تحتاج باستقرار الى مزيد من قطع الغيار والصيانة بالاضافة الى ما تحتاجه من الالات والمعدات والخبرات الفنية الاجنبية، وحمل هذا الاستيراد الاستراتيجى الدول النامية تكاليف كبيرة حملت ميزان المدفوعات اعباء وخيمة، واضطرت الدول المستوردة للتكنولوجيا الى طلب القروض لتغطية التكاليف ومعالجة العجز الحاد في الميزان التجارى، ومن مظاهر القصور في البلدان النامية انها لم تهتم بتوزيع سليم للاستثمارات ينسجم مع متطلبات التنمية ومع التطور اللاحق للبلد كتشجيع للاستثمار وتوجيهه نحو المشروعات الاكثر جدوى اقتصادية، فعدم وجود استراتيجية واضحة للبلدان النامية ادى الى توقف بعض المشروعات وهى في طور الانجاز أو تركها على نصف الانجاز، فالنقل العشوائى للتكنولوجيا وبغير حسابات دقيقة يؤدى الى الهدر وتضييع اموال البلدان على معدات والالات جامدة تفتقر الى حسن الاستخدام من جهة وتتعرض الى الاندثار من جهة اخرى، مما يحمل ميزان مدفوعات الدول اعباء مالية كان يمكن ان تستخدم في مجالات اكثر نجاحا وفائدة.

وفيما يخص الفرضية الخامسة، الديون الخارجية ادت الى اعاقة عملية التنمية وتراجع معدلات النمو نقول ان طبيعة ازمة المديونية وما يحيط بها من مسببات ونتائج لابد وان تجعل الاقتصاديون يطرحون على انفسهم وعلى الاخرين سؤالا مهما وهو هل الديون التى تم الحصول عليها من الدول والمؤسسات المالية والاجنية تؤدى فعلا الى تنمية اقتصاديات البلدان النامية، وكما هو واضح فان طرح هذا السؤال له علاقة مباشرة بالوظيفة الاقتصادية للديون نفسها، الا ان الحاجة الى الديون الخارجية يجب ن تفترضها مهمة سد الفجوة بين الموارد المحلية المتاحة وحجم الموارد التى تحتاج اليها خطط التنمية، أو كما يعبر الاقتصاديون ان الاهداف التنموية هى التى تحدد الطلب على الموارد المالية ومنها الديون الخارجية، ولكن يبدو الاصطدام بحقيقة الامر من خلال خدمة الديون ونسبة الفوائد واعادة هيكلة الديون ومصادر المديونية وشروطها وما الى ذلك يجب الاقتناع بما هو خلاف ذلك تماما، فمن المعروف ان البلدان الراسمالية المتطورة وشركاتها ومصارفها ومؤسساتها المالية الاخرى عندما

تقدم القروض الى البلدان النامية تتوفى الارباح والفوائد اولا واخيرا وفي الوقت ذاته تسعى بلدان نامية الى الحصول على قروض فانما تأخذها لكى تستخدمها لاغراض التنمية المنشودة من جهة وانها سوف تستطيع تسديدها في الوقت المحدد من جهة اخرى، الا ان المديونية الخارجية وما وصلت اليه من ازمة تسمح باستنتاج ان التفاؤل الذي تميز به المدينون لم يقم على اساس مادى وذلك لسببين :

الاول: ان البلدان النامية عندما تتقدم لطلب القروض لم تحاول تحرير اقتصادها من التبعية أو انها لم تستطيع على ذلك بالرغم من المحاولات التى بذلتها، في حين ان التبعية الاقتصادية تنفى امكانية نجاح التنمية الاقتصادية وفقا لاستراتيجيات محلية.

الثانى : بما ان فوائد القروض تتميز بارتفاع شديد فان البلدان المدينة مضطرة بان تقطع موارد مالية ضخمة في مشاريعها وبرامجها ومن ميزانيتها لتسديد الفوائد، وهى لهذا السبب ايضا تجد نفسها دائما مضطرة الى الاقتراض واعادة جدولة الديون وبالتالى تخفق في تحقيق التنمية والبقاء في الناهية تحت ثقل الديون. وليس سرا ان البلدان النامية عموما تعانى من معضلات كثيرة لاتنفك تثقل كاهل شعوبها واذا كانت المشكلة الغذائية تعتبر الى عهد قريب الاكثر حدة من بين المشاكل فاليوم تواجه هذه البلدان معضلات اخرى لا تقل سوءا بل هى اشد ثقلا وفي مقدمتها المديونية الخارجية، على ان المديونية نفسها ولدت مظاهر اضافية بالغة الخطورة كتفاقم ظاهرة تهريب رؤوس الاموال الوطنية والتلاعب باسعار المواد الخام وفرض الشروط السياسية والاقتصادية وغيرها وذلك وفقا لما يؤكد تقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير عن التنمية في العالم الصادر عام 1987، (ان البلدان النامية المثقلة بالديون اقترضت عام 1986 حوالى 6.8 مليار دولار معظمها لم يذهب الى التنمية بل اعتبرت جزء من اعادة هيكلة الديون) اذا كم هى الديون الحقيقية التى وصلت فعلا الى ايدى البلدان المدينة وكم هى المبالغ التى تم استخدامها لتطوير الاقتصاد فعلا، وبالتالى كم هى المليارات التى تم تسجيلها على البلدان النامية حسب نظام الاقراض ولم يجر استلامها، هذه الاسئلة وغيرها لم نجد لها اجوبة في التقارير المصرفية الدولية، شانها في ذلك شأن معظم التقارير ذات العلاقة بالمديونية الخارجية ولكن الحقيقة تبقى ناصعة وهى ان المديونية الخارجية بالنسبة للبلدان النامية اخذة بالازياد وتزداد معها بصورة متلاحقة خدمة الدين وتتراكم الفوائد وتتحول الفوائد الى ديون، وهكذا حتى وجدت الدول المتلقية نفسها اسيرة

لديون ثقيلة اخذت تتزايد بمعدلات عالية وبدرجة اخذت تهدد قدرة تلك الدول على تنفيذ برامجها التنموية، واخيرا الفرضية السادسة ان عملية الاستثمار الاجنبى ماهى الا طريقة لتحويل الفائض الاقتصادى من الدول المدينة الى الدول الصناعية.
اننا نرى ان سياسات الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الاجنية لم يكن نتاج سياسات مدروسة وانما نتيجة للتدهور الاقتصادى الذي لازمها وازدياد المديونية وشح المواد من النقد الاجنبى التى اجبرت الدول على فتح باب الاستثمارات الخاصة الاجنية حتى تساهم مع الموارد الرسمية الاخرى، ولقد أدى ضعف الموقف الاقتصادى للبلدان المدينة الى ضعف قوة مساهمتها تجاه المستثمرين الاجانب والى زيادة قوة مساومة المستثمرين الاجنبي فهذا العامل وغيره من العوامل الاخرى ادى الى خلق خياط مشتركة بالنسبة للبلدان المدينة وبذا لم تكن حكومات البلدان النامية المدينة في وضع حر للبحث عن الموارد المالية والتقنية والمهارة الادارية، وربما يكون واضحا في الشركات المشتركة ان الممول الاجنبى يحدد اماكن ومصادر مدخلات المشروع واكثر من ذلك ان الممولين يضغطون لشراء الآلات والمعدات من بلادهم أو شركات يتعاملون معها، وبالتأثير على اختيار المصادر وتحديدها يجد البلد المضيف المضيف نفسه مرتبطا باسواق محددة، ويمكن القول بان الكثير من الشركات متعددة الجنسية لم تستثمر نسبة كبيرة من ارباحها في الدول الاقل نمو لدرجة ان تحويل الارباح للخارج قد فاق الاستثمار في كثير من السنين.
ان راس المال الاجنبى المتميز بطبيعة استغلالية فهو لا يوظف في العادة الا في القطاعات التى تحقق ارباحا عالية وهذا يؤثر على عملية التراكم المحلى، فالارباح والفوائد التى يتحصل عليها تشكل جزءا كبيرا يقتطع من الدخل القومى ويحول الى الخارج ، كما ان التراكم المتحقق داخل الاقتصاد الوطنى في غالبية البلدان النامية بما فيها البلدان العربية يتوزع على عدد كبير من البرجوازيين اصحاب رؤوس الاموال مما يؤدى الى استخدامه بذخيا، وادى التوسع في الاستهلاك الخاص والعام الى عرقلة التراكمات المحلية، وعليه يمكن النظر الى العلاقة بين الاستثمار المحلى والادخار المحلى من منظور هو اذا استثمرت الدولة حجما من الاموال اكبر من حجم مدخراتها الحلية فالرق لابد ان تدبره بالاقتراض الخارجى، فالاقتراض هو لغرض استثمار ومن الممكن ان يحقق ارباحا تساهم في سداد الديون، اما اذا كان الاقتراض لتمويل الاستهلاك الجارى فسيؤدى ذلك الى

الاضطراب وستضطر الدولة الى الضغط على الاستهلاك لتوفير ما يكفى لسد الديون، وبالنظر لاهمية الاستثمارات الاجنبية شرعت بعض البلدان المدينة انظمة تمنح بموجبها امتيازات عديدة لها في مقدمتها الاعفاءات الضريبية، لكن هذه الاعفاءات تتعرض الى بعض الانتقادات لانها تتعارض ومبادئ الانصاف بسبب تطبيقها على الاجانب دون المواطنين وتقود الى هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج لتدخل مرة اخرى الى البلد بصفتها استثمارات اجنبية، وبات من اللازم الغاء هذه الاعفاءات وتحويلها الى ضرائب ثابتة ملائمة لنمط الاستثمار، فالضغط الضريبى الذي يتحمله استثمار اجنبى مباشر في قطاع الخدمات يجب ان يكون اعلى من ذلك الذي يتحمله استثمار اجنبى مباشر في قطاع الصادرات الصناعية، وهكذا يمكن ان تتدرج المعاملة حتى تصل الى اعلى مستوياتها في رؤوس الاموال الاجنبية القصيرة الاجل والتى تهدف الى الربح السريع فقط، ومن وجهتنا ينبغى العمل على موازنة الخسائر المكونة من مبالغ الاعفاءات الضريبة والارباح المحولة الى الخارج، ومن جهة اخرى هناك المكاسب المتمثلة بالقيمة المضافة لرؤوس الاموال والاقع انه لا توجد في البلدان النامية دراسة جدية لمعادلة هذين الشرطين.
فالضيق المالى الذي قاد الى اللجوء المتزايد للاقتراض الخارجى دون الاكتراث بمرحلة السداد ادى الى منح امتيازات سخية دون حساب على الرغم من ذلك لا تزال الاستثمارات الاجنبية المباشرة ضعيفة في البلدان النامية.
وعليه فالاستثمارات كالقروض الخارجية تمتص الاحتياطات الرسمية، بسبب ترحيل ارباحها ولذلك فيجب ان يقتصر التشجيع على الاستثمارات التى تطور الصناعات وتسهل خدمة الديون وتحسن الاداء الاقتصادى.